الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث.

الحمد لله رب العلمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين؛ أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث رحمة للعلمين، ومحجة للسالكين، وحجة على جميع المكلفين، أرسله الله بالهدى ودين الحق، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين ، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد:

إن تفهم القرآن والسنة أساس لتصويب العمل وتحقيق نيل قبوله بعد الإخلاص، فهما الوحي المتبع لا يتوصل إلى النجاح في الدارين إلا بهما، وتكفل الله حفظهما ومن نصرهما إلى قرب قيام الساعة، فالقرآن معجز لا يأتي أحد بسوَر مثله بل ولا بسورة أو أقل، وقد قام نبينا صلى الله عليه وسلم بتفسير ألفاظه وبيان مجمله أتم بيان، فكلامه وحيٌ، والتأسي به شريعة؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [1].

[1] سورة النجم (٥٣) :(٣-٤).

﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ٢١﴾ [1].

وقد بذل الأئمة –منذ عهد الصحابة إلى من بعدهم– جهودهم في خدمة السنة حفظا وتأليفا، ونشرا وتعليما، فوصلتنا السنة مصونة محفوظة، ومميزة صحيحها من سقيمها، حيث ألف بعضهم في أحاديث مسندة، وألف غيرهم في بيان أحكامها صحة وضعفا.

وقد اشتهر عند المسلمين علماء أجلاء صنفوا الصحاح مكتفين بها عن غيرها وعلى رأسهم الشيخان البخاري ومسلم، وتبعهما من تبعهما كابن خزيمة وابن حبان، واستدرك عليهما غيرهما ممن قصد خدمتهما، ومنهم الإمام أبو عبد الله الحاكم، حيث ألف كتابا في جمع الأحاديث احتج برواتها أو بأمثالهم الشيخان، ولم يذكرا أحاديثهم في كتابيهما؛ تكميلا لجحودهما على قصده.

وبيّن المؤلف رحمه الله نقطة أخرى مهمة في سبب تأليفه ودافع جمع أحاديثه حيث انتشر بعض المبتدعة فزعموا ألا يصح من الحديث إلا يسيرا، فعزم –رحمه الله– لهذا العمل العظيم نصحا للأمة ونصرا للسنة. غير أنه عرف لدى الأئمة تساهله في تصحيح الأحاديث، فأورد في كتابه ما لم يتوافق بشرطه، فانتقده بعض المحدثين بعدهم. قال ابن

---

[1] سورة الاحزب (٣٣) :٢١.

صلاح رحمه الله : "وهو واسع الخَطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به"[١]، وقال الذهبي رحمه الله: "إمام صدوق، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك"[٢]، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ومن هنا دخلت الآفة الكثيرة فيما صححه، وقل أن تجد في هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح فضلا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين[٣].

فانطلاقا مما تقدم، فقد رغبت الباحثة في دراسة بعض أحاديث الكتاب للتعرف على طريقة المحدثين في تخريج الأحاديث وتطبيق قواعد أهل الفن فيه، ولمعرفة وقوع ما نقل عند تساهل المؤلف فيها، فكان عنوان هذا البحث :

" تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (٧٧٨-٧٨٤) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة"

---

[١] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمان، " مقدمة ابن الصلاح"، [بيروت : دار الفكر، سنة ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م]، ص ٢٢.

[٢] الذهبي، محمد بن أحمد، "ميزان الإعتدال في نقد الرجال "، [بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر، سنة ١٣٨٢ هـ-١٩٦٣ م]، ج ٣/ ص ٦٠٤.

[٣] ابن حجر، أحمد بن علي، " النكت على كتاب ابن الصلاح"، [المدينة المنورة : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م]، ج ١/ ص ٣١٧.

الفصل الثاني: تحديد المسائل.

بناء على ما تقدم من خلفية هذا البحث، تم تحديد المسائل مايلي :

١- من شارك الإمام الحاكم في تخريج الأحاديث رقم (٧٧٨-٧٨٤) في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من كتاب المستدرك للإمام الحاكم؟

٢- ما درجة هذه الأحاديث صحة وضعفا ؟

٣- هل وقع تساهل الحاكم في تلك الأحاديث السبعة ؟

الفصل الثالث: أهداف البحث.

كان أهداف البحث كما تقدم في تحديد المسائل ما يلي:

١- معرفة من أخرج هذه الأحاديث السبعة غير المؤلف.

٢- معرفة درجتها صحة وضعفا.

٣- التحقق من وقوع تساهل الإمام الحاكم وعدمه في سبعة أحاديث من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة.

بعد الاطلاع على بعض البحوث والرسائل العلمية لم تجد الباحثة كتابا أو بحثا مستقلا في الموضوع حسب معرفتها القاصرة، ولكنها وجدت بعض البحوث العلمية المتعلقة بهذا البحث على النحو التالي:

١. "المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيقا" هو مشروع لعدد من البحوث العلمية التي كتبها الباحثون لنيل الدرجة الدكتوراه العالمية العالية في كلية الدعوة وأصول الدين بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة، وبلغ عدد الباحثين ثمانية أشخاص[١]، منهم:

أ. عطية بن نوري بن محمد بن خلف السيد الفقيه، سنة ٢٠١٣، رقم ٢٣٩٨-٢٨٨٢[٢].

ب. عبد العزيز بن عبد الله الحاج التمبكتي، سنة ٢٠١٤، رقم ٧٢٧٤-٧٧٧٧[٣].

ج. عبد المجيد بن عبد الواحد علي الشرقي، سنة ٢٠١٥، رقم ٤٧٢-٩٣٤[٤].

---

١. https://libencore.uqu.edu.sa.

٢ الفقيه، عطية بن نوري بن محمد بن خلف السيد،" المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم من حديث (إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله) إلى نهاية حديث (مراء بالقرآن كفر)" [رسالة الدكتوراه: جامعة أم القرى، ١٢٠٦ ورقة] [٢٠١٣].

٣ التمبكتي، عبد العزيز بن عبد الله،" المستدرك على الصحيحين للحاكم ابي عبد الله النيسابوري المتوفي سنة (٤٠٥هـ)دراسة وتحقيق من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما (الراحمون يرحمهم الله) الى نهاية حديث ابن عباس رضي الله عنه (اتقوا بيتا يقال له الحمام)" [رسالة الدكتوراه: جامعة أم القرى، ٩١٢ ورقة] [٢٠١٥].

٤ الشرقي، عبد المجيد بن عبد الواحد علي،" المستدرك على الصحيحين للامام الحاكم (٣٢١-٤٠٥ هـ) دراسة وتحقيق من حديث: (اذا افضى احدكم الى ذكره فلا يصل حتى يتوضأ) الى نهاية حديث (ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي فمرت شاة بين يديه)" [رسالة الدكتوراه: جامعة أم القرى، ١٣٣٢ ورقة] [٢٠١٥].

ويشابهها هذا البحث جانب النقاش في كتاب "المستدرك على الصحيحين"، ويفترقان في كون أن هذه الرسائل ركزت في جانب التحقيق للكتاب مع دراسة أحاديثه مختصرة، وأما الباحثة قد قامت بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من المستدرك ما يتم تخريجه سابقًا.

٢. "تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي" هي رسالة جامعية تقدم بها الباحث عزيز رشيد محمد الدايني في الجامعة الإسلامية في بغداد، لنيل درجة الماجستير[١]، وهذا الباحث أثبت الأدلة والأمثلة على أنّ سكوت الذهبي في "التلخيص" ليس إقرارا لحكم الحاكم في "المستدرك" على الأحاديث، وهو أمر يعرف قيمته المهتمّون بعلم الحديث والمصطلح، ويشابهه هذا البحث جانب النقاش في كتاب "المستدرك على الصحيحين"، ويفترقان في كون هذا البحث ركز في منهج الذهبي في تلخيص "المستدرك" وتصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم والذهبي، وأما الباحثة قامت بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من المستدرك.

---

[١] الدايني، عزيز رشيد محمد،" تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي" ، تحقيق: معروف، بشار عواد [بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م].

٣. "مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم وحكم عليها الذهبي بالوضع" لأنس الجاد، سنة ٢٠١٨م[١]، والبحث دراسة مقارنة بين تصحيح الحاكم وبين حكم الذهبي على بعض أحاديث المستدرك بالوضع، لمعرفة مدى تساهل الحاكم في ذلك، فيفترق البحثان من حيث إن الباحثة قد قامت بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من المستدرك.

٤. "مفهوم قول الإمام الحاكم في كتابه المستدرك صحيح الإسناد دراسة تطبيقية على كتاب الوتر من بداية الكتاب إلى نهايته" سنة ٢٠١٨[٢]، البحث كتبه نور خالص بن كورديان، على المنهج الكمي، ومن أهم نتائجه أن المراد بـ"صحيح الإسناد" عند الإمام الحاكم هو الحديث الذي رجاله ليس كلهم رجال البخاري ومسلم أو أحدهما، وأن عدد الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بـ"صحيح الإسناد" في كتاب الوتر من مستدركه ثلاثة أحاديث، وأنه تبين للباحث صحة قول ابن الصلاح وابن حجر بأن في تصحيح الإمام الحاكم تساهلا، ويشابهه هذا البحث جانب النقاش في كتاب "المستدرك على الصحيحين"، ويفترقان في كون هذا البحث عبارة عن مناقشة مفهوم قول الإمام الحاكم

---

[١] أنس الجاد، "مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم وحكم عليها الذهبي بالوضع"، Journal of oriental scientific research، Vol. ١٠، No. ٤ [٢٠١٨].

[٢] نور خالص كورديان، "مفهوم قول الإمام الحاكم في كتابه المستدرك صحيح الإسناد دراسة تطبيقية على كتاب الوتر من بداية الكتاب إلى نهايت"ه، Al-Majaalis Jurnal Dirasat Islamiyah، Vol. ٣، No. ٣ [٢٠١٨].

في "المستدرك" "صحيح الإسناد" بتطبيقه على أحاديث معينة وهي الأحاديث في كتاب الوتر، وأما الباحثة قد قامت بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من المستدرك.

٥. "مفهوم الشاذ عند الإمام الحاكم رحمه الله وتطبيقه في أحاديث المستدرك التي حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة والشذوذ معا" سنة ٢٠١٩[١]، البحث كتباه نور خالص بن كورديان ومحمد كورنَيْني على المنهج الكيفي، ونتيجته أن الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالشذوذ والصحة معا في مستدركه ثلاثة أحاديث فقط واختلفت درجة تلك الأحاديث، والإمام الحاكم قد التزم بتعريف الشاذ الذي هو تفرد ثقة عنده، ويشابهه هذا البحث أن البحثين متعلقان بكتاب "المستدرك على الصحيحين"، ويفترقان في كون الباحثان بحثا عن مفهوم "الشاذ" عند الحاكم في "المستدرك" وتطبيقه في الأحاديث التي حُكمت بالصحة والشذوذ معا، وأما الباحثة قد قامت بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من المستدرك.

---

[١] نور خالص بن كورديان ومحمد كورنَيْني، "مفهوم الشاذ عند الإمام الحاكم رحمه الله وتطبيقه في أحاديث المستدرك التي حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة والشذوذ معا" Al-Majaalis Jurnal Dirasat Islamiyah، Vol. ٦، No. ٢ [٢٠١٩].

٦. "تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم"، وهو مشروع بحث في تخريج أحاديث الكتاب، يقع عن عدد من الباحثين والباحثات في قسم علوم الحديث من كلية الإمام الشافعي بجمبر، في بحوثهم للتخرج، وقد أنجز في هذا المشروع أكثر من طالب وطالبة، منهم :

رقم	الاسم	رقم الحديث	النتيجة
١	ديلا أكتاراني	٢٤٣-٢٤٩	صح ٥ ضعيف ١
٢	فجر حسن الخاتمة	٢٥٠-٢٥٩	صح ٣ حسن ٧
٣	نور السكينة	٢٦٩-٢٨٠	صح ٦ حسن ٢
٤	عائشة علي مصري	٣٤١- ٣٥٢	صح ٥
٥	سلسبيلا يوسف	٣٨٨-٤٠٥	صح ٣ حسن ١ ضعيف ١

ووقع نصيبي في هذا المشروع بهذا العنوان برقم ٥٨ ولم يزل عدد من الطلاب والطالبات في أثناء العمل.

الفصل الخامس: الإطار النظري.

للحصول على أهداف البحث، استخدمت الباحثة القواعد عند علماء الحديث، منها:

١- جمع طرق الحديث.

لجمع الأحاديث، استخدمت الباحثة ثلاثة طرق، منها:

أ. النظر إلى إسناد الحديث ومتنه[١].

ب. النظر إلى موضوع الحديث ومعنى المراد منه[٢].

ت. استخدمت الباحثة بوسائل برنامج في الحسوب، يعني مكتبة الشاملة و جامع خادم الحرمين أو نحوهما[٣].

٢- دراسة الأسانيد، ولها ثلاثة طرق، منها :

أ. إذا كان الراوي غير مختلف في حاله عند الأئمة، فالباحثة اكتفت بقول أحد الأئمة المعتبرين.

ب. وإذا كان الراوي مختلفا فيه، عادت الباحثة إلى قواعد الجرح والتعديل، مثل:

---

[١] آل عابد، أبي بكر الصمد "المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها" [المدينة المنورة: مكتبة الملك فهد، ١٤٣١هـ].، ص:٤٩.

[٢] المصدر نفسه، ص:٦٤.

[٣] المصدر نفسه، ص:٨٤.

- تقديم الجرح المفسر على التقديم المبهم[١].

- تقديم التعديل على الجرح المبهم[٢].

- الاعتماد على أقوال المعتدلين[٣].

ج. إذا كان الراوي لم تقف على ترجمته، فالباحثة توقفت على حاله.

الفصل السادس: منهج البحث.

سلكت الباحثة في إعداد البحث المنهج التالي:

١- نوع البحث:

اعتبر هذا البحث بحثا مكتبيا الذي قام بعملية جمع المعلومات بالاطلاع على كتب الأحاديث وتراجم الرواة، وبعض كتب التخريج، وبعض الكتب المتعلقة بهذا الموضوع.

---

[١] عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف "ضوابط الجرح والتعديل" [مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، ١٤٣٩هـ] ، ص:٥٩.

[٢] المصدر السابق، ص: ٥.

[٣] المصدر نفسه، ص: ٦٢.

٢- منهج جمع البيانات.

تقدمت الباحثة في جمع البيانات على المنهج الكمي الإستقرائي، واعتمد هذا البحث على مصدرين :

١) المصدر الرئيس، وهو كتاب "المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم، طبعة دار التأصيل، سنة ١٤٣٥هـ.

٢) المصدر الثانوي، وهو الكتب المساعدة التي أعانت الباحثة على إكمال هذا البحث، منها: كتب الأحاديث المسندة الأخرى، وكتب طبقات الرواة، وكتب الشروح الحديثية، وكتب الجرح والتعديل، وكل ما يتعلق بموضوع البحث.

٣ – منهج عرض البحث.

المناهج التي اتبعتها الباحثة– بمشيئة الله– في التخريج كالتالي:

١) تخريج المرويّات تخريجًا موسعًا، مرتبة الكتب الستّة على الترتيب المشهور، وما عداها فعلى وفيات مؤلّفيها.

٢) رسم شجرة الإسناد للحديث.

٣) دراسة إسناد الحديث إلى محل الإلتقاء ثم إجراء المقارنة بين الرواة المختلفين لمعرفة الرواية الراجحة على طريقة المحدّثين، وإذا كان الحديث في الصّحيحين أو أحدهما

فالإكتفاء بالعزو فقط، وذكر طرقه أحيانا واختلاف الرواة فيه إذا اقتضي المقام ذلك. ودراسة الإسناد تكون بترجمة الرواة.

٤) الرجوع إلى المصادر الأصلية، خاصة المتقدمين، كالبخاري في التاريخ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، والنسائي في الضعفاء والمتروكين، وابن عدي في الكامل، وغيرهم.

٥) إذا كان الراوي متّفقًا على توثيقه أو تضعيفه فالإكتفاء بذكر من ترجمته النقدية معتمدة على قول الحافظ ابن حجر في التقريب، إن كان مترجمًا فيه.

٦) إذا كان الراوي مختلفًا في الحكم عليه، فيُنقل فيه من أقوال أهل الجرح والتعديل ما يتبيَّن به حالُه.

٧) ليس شرطا أن يكون جميع الرواة في الحديث تترجم، وإنما التركيز فيمن له تأثير في صحة الإسناد وضعفه.

٨) إذا لم يكن في الحديث إلا إسناد واحد، فالباحثة ترجمت لكل السند ثم حكمت عليه بعد تتبع كتب العلل وأحكام الأئمة النقاد[١].

[١] عبد القدير محمدي، " الميسر في علم التخريج الحديث النبوي"، [مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية: ٢٠١٠ م]، ص ٢٥٢.

٩) العناية بذكر كل من حكم على الحديث من أئمة هذا الفن من حيث الرجوع إلى أقوال الأئمة النقاد وأحكامهم والوقوف عند أقوال الأئمة المتقدمين، فإن اتفق المتقدمون على قبول حديث أو رده فلا يجوز مخالفتهم بوجه من الوجوه، أما إذا اختلفوا في حديث ما فلا مانع من دراسة أقوالهم والترجيح بينها وفق القواعد المقررة في التعارض والترجيح المعتبرة، والعبرة بقولهم لا بقول الباحثة[١].

١٠) بيان معاني الغريب، والغامض من المصطلحات العلمية.

١١) ذكر شيء من فوائد الحديث.

١٢) عزو الآيات إلى مواضعها في المصحف الكريم بذكر اسم السورة ورقم الآية.

١٣) بذل الوسع في كتابة البحث على قواعد الإملاء العربي، ملتزما بعلامات الترقيم.

١٤) ذكر الترجمة عند الحاجة للأعلام غير المشهورين.

١٥) ضبط المشكل من الأسماء والأنساب بالشكل، وبالحروف عند الحاجة لذلك.

١٦) تذييل البحث بفهارس علمية على النحو المبين في الخطة.

---

[١] عبد القدير محمدي، " الميسر في علم التخريج الحديث النبوي"،(ص ٢٥٩).

الفصل السابع: خطة البحث.

اشتملت خطة البحث على أربعة أبواب، وتفصيلها كما يلي:

الباب الأول : المقدمة، وفيها سبعة فصول، وهي:

الفصل الأول :خلفية البحث.

الفصل الثاني : تحديد المسألة.

الفصل الثالث : أهداف البحث.

الفصل الرابع : الدراسات السابقة.

الفصل الخامس : الإطار النظري.

الفصل السادس : منهج البحث.

الفصل السابع : خطة البحث.

الباب الثاني :المدخل، وفيه فصلان :

الفصل الأول : ترجمة موجزة للإمام الحاكم، وفيها سبعة مباحث:

المبحث الأول : اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني : مولده، ونشأته، ورحلته العلمية.

المبحث الثالث : بعض شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع : عقيدته.

المبحث الخامس : ثناء العلماء عليه مع ذكر بعض انتقاداتهم.

المبحث السادس : مصنفاته.

المبحث السابع : وفاته.

الفصل الثاني : التعريف بكتاب: "المستدرك على الصحيحين"، وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب، وسبب تأليفه، وتاريخه.

المبحث الثاني : نسبة الكتاب إلى مصنفه.

المبحث الثالث : موضوع الكتاب.

المبحث الرابع : منهج المصنف فيه.

المبحث الخامس: بيان شروط البخاري ومسلم، ومعنى كلام الحاكم :صحيح على شرطهما أو أحدهما.

المبحث السادس: آراء العلماء على الكتاب.

المبحث السابع : عناية أهل العلم بالمستدرك.

الباب الثالث : تخريج سبعة أحاديث رقم (٧٧٨-٧٨٤) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة؛ وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : تخريج حديث رقم (٧٧٨-٧٨٠).

حديث رقم (٧٧٨) عن عائشة رضي الله عنها: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ ..الخ)، وحديث رقم (٧٧٩) عنها أيضا : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْه...الخ)، وحديث رقم (٧٨٠) عن عمر: (أَنَّهُ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، قَالَ: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ.. الخ). وفيها خمسة مباحث :

المبحث الأول : جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس : شرح غريب الحديث وشيء من فقهه.

الفصل الثاني : تخريج الحديث رقم (٧٨١) عن أبي هريرة : (يَا فُلَانُ، أَلَا تَتَّقِي اللَّهَ؟ أَلَا تَنْظُرُ كَيْفَ تُصَلِّي؟ إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي...الخ)، وفيها خمسة مباحث :

المبحث الأول : جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس : شرح غريب الحديث وشيء من فقهه.

الفصل الثالث : تخريج الحديث رقم (٧٨٢) عن أبي ذر:(لَا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ...الخ)، وفيها خمسة مباحث :

المبحث الأول : جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس : شرح غريب الحديث وشيء من فقهه.

الفصل الرابع : تخريج الحديث رقم (٧٨٣) عن الحارث الأشعري :(إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ...الخ)، وفيها خمسة مباحث :

المبحث الأول : جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس : شرح غريب الحديث وشيء من فقهه.

الفصل الخامس: تخريج الحديث رقم (٧٨٤) عن ابن عباس : (يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ يَمِينًا وَشِمَالًا وَلَا يَلْوِي عُنُقَهُ ...الخ)، وفيها خمسة مباحث :

المبحث الأول : جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث : صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع : خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس : شرح غريب الحديث وشيء من فقهه.

الباب الرابع : الخاتمة، وفيها ثلاث نقاط :

١. نتائج البحث.

٢. التوصيات.

٣. الفهارس، وفيها أربعة فهارس :

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية أو الآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الموضوعات.